Al-Adab Journal **Issue. No (154) (September) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

Elected Leadership and the Sustainability of Community Satisfaction: A Field Study in Baqubah City

Dr. Hussain Ibrahim Hammadi Al-Anbaki
Iraqi Ministry of Education –
General Directorate of Education in Diyala Governorate
hussenalanbaky@gmail.com

Copyright (c) 2025 **Hussain Ibrahim Hammadi Al-Anbaki (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/tf65yr38

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The current research aims to identify the nature of the sustainability of community satisfaction, and to know the factors (building/erosion) of community satisfaction towards elected leaders, in addition to knowing the general level of community satisfaction with the performance of elected leaders, and knowing the statistically significant moral differences between the arithmetic and hypothetical means on the scale of sustainability of community satisfaction with elected leaders according to the variables (gender, age), The current research is one of the descriptive analytical researches that adopted the social survey method using the sample method, as the intentional sample was adopted in calculating the sample size from the research community represented by three residential neighborhoods in the center of Baqubah city, and the simple random sample was adopted in a cross-sectional manner in distributing the forms for the scale (sustainability of community satisfaction with elected leaders), which the researcher prepared from (24) paragraphs, after subjecting them to the necessary statistical tests to verify their ability to measure what was set For this, the research reached several results, including: There are statistically significant differences between the arithmetic means of the measure of sustainability of community satisfaction with elected leaders according to the variables (gender and age), and that general community satisfaction with the performance of elected leaders appeared at an average level, and that some elected leaders do not believe in freedom of opinion and do not accept constructive and purposeful criticism to improve the community reality, and that achieving sustainability of community satisfaction with the performance of elected leaders is linked to their interest in realistic community policies to reduce the manifestations of poverty and unemployment in society, and requires improving the educational, health and economic reality of society, and that society evaluates the performance of elected leaders through their efforts to improve the quality of life of community members, and the research reached the construction of a proposed vision from the perspective of the method of organizing society to achieve sustainability of community satisfaction towards elected leaders.

Keywords: Elected leadership, Sustainability, Community Satisfaction

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

القيادات المنتخبة واستدامة الرضا المجتمعي (دراسة ميدانية في مدينة بعقوبة)

م.د. حسين إبراهيم حمادي العنبكي
وزارة التربية العراقية – المديرية العامة
لتربية محافظة ديالى

(مُلَخَّصُ البَحث)

يهدفُ البحث الحالي التعرفِ على ماهيةِ استدامة الرضا المُجتمعي، ومعرفة عوامل(بناء/ تآكل) الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة، فضلاً عن معرفةِ المُستوى العام للرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة، ومعرفة الفروق المعنوية ذات الدلالة الاحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغيري(الجنس، العمر)، ويعدُ البحث الحالي من البحوثِ الوصفية التحليلية التي اعتمدت منهج المسح الاجتماعي بطريقةِ العينة، إذ تم اعتماد العينة القصدية في احتساب حجم العينة من مُجتمع البحث المُتمثل بثلاثةِ أحياءٍ سكنية من مركز مدينة بعقوبة، واعتماد العينة العشوائية البسيطة وبنحوٍ عرضي في توزيعِ الاستمارات الخاصة بمقياس(استدامة الرضا المُجتمعي عن القياداتِ المُنتخبة) ،والذي أعده الباحث من(٢٤) فقرة، وذلك بعد اخضاعها للاختبارات الاحصائية اللازمة للتحققِ من قدرتها على قياسِ ما وضعت لأجلهِ، وتوصلَ البحث لنتائج عدة منها: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الأوساط الحسابية لمقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القياداتِ المُنتخبة تبعاً لمُتغيري(الجنس والعمر)، وإن الرضا المُجتمعي العام عن أداءِ القيادات المُنتخبة قد ظهر بنحوٍ مُتوسط، وإن بعضَ القيادات المُنتخبة لا تؤمن بحريةِ الرأي ولا تتقبل عمليات النقد البناء والهادف للارتقاءِ بالواقعِ المُجتمعي، وإن تحقيقَ الاستدامة للرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة يقترنُ باهتمامِهم بالسياسات المُجتمعية الواقعية للحدِ من مظاهرِ الفقرِ والبطالةِ في المُجتمع، ويتطلبُ الارتقاء بالواقعِ التعليمي والصحي والاقتصادي للمُجتمع، وإن المُجتمع يُقيّمُ أداءَ القيادات المُنتخبة عبر سعيهم لتحسينِ جودة حياة أفراد المُجتمع، كما توصلَ البحث الى بناءِ تصور مُقترح من منظورِ طريقة تنظيم المُجتمع لتحقيقِ استدامة للرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة.

الكلمات المفتاحية: القيادات المُنتخبة، الاستدامة، الرضا المُجتمعي

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مقدمة

بعد أحداث نيسان عام(٢٠٠٣) وانتهاء مرحلة الحكم الشمولي تطلع المُجتمع العراقي الى واقعةٍ طالَ انتظارهم لها وهي عملية التداول السلمي للسلطات عبر الانتخابات بعد إن كانت تعتمدُ الثورات والانقلابات العسكرية لمدةٍ طويلة، إذ تعد عملية الانتخابات بنحوٍ عام مؤشراً لتقدمِ المُجتمعات ووعيها بالحقوق الاجتماعية والقانونية والدستورية، وسعيها في إيجادِ بيئةٍ مُجتمعيةٍ قائمة على نظامٍ مؤسساتي ديمقراطي وحكم رشيد يتطلع له أفراد المُجتمع، فالعملية الانتخابية فرصة يتم منحها لأفرادِ المُجتمع في اختيار من يُمثلهم في السلطةِ(المركزية– المحلية)؛ بُغية إدارة المُجتمع بالنحوِ الأمثل.

إن القبول والرضا المُجتمعي عن القيادات التي يتم انتخابها بات من العناصرِ المهمة والأساسية لتثبيتِ شرعيتها الحاكمة، إذ إن انتخابهم لا يعني بالضرورةِ الرضا المُستدام عن أعمالهم وإنجازاتهم ما لم يلتمس أفراد المُجتمع هذه الانجازات ليُضفي الشرعية اللازمة للسلطةِ الحاكمة وقادتها المُنتخبين، إذ إن هُنالك عقد اجتماعي بين الناخب والمُنتخب في مدة ترشيحه للسلطةِ، ويتجلى هذا العقد عبر قناعة الفرد(الناخب) بالبرنامجِ الانتخابي الذي يُقدمه(المُرشح) الأمر الذي يُفضي بالتزام الطرف الأول(الناخب) في الإدلاءِ بصوتهِ لأحدِ المُرشحين ليكونَ مُمثلاً عنه في السلطة، وفي حالةِ إخلال القائد المُنتخب ببنودِ هذا العقد الذي لابد أن يتسمَ بالديمومةِ والتطويرِ المُستمر فإن الأفراد يعمدون إلى سحبِ تعاقدهم الاجتماعي الذي كان قائماً على الرضا المُجتمعي بسببِ(عدم/ ضعف) الأداء والإنجاز الذي تعهد به للمُجتمع.

المبحث الأول/ الإطار العام للبحث

أولاً– العناصر الأساسية للبحث

١– مُشكلة البحث

بات النظام الديمقراطي من أهم الأهداف التي تسعى إليها المُجتمعات في الوقتِ الحاضر وذلك عبر انتخاب من يحكمها أو من يُمثلها في السلطةِ الحكومية(التشريعية/ التنفيذية) سواءً أكانت هذه السلطات(مركزيةأم محلية)، وإن انتخاب هذه القيادات لا يُعطيهم القبول والرضا المُجتمعي ما لم يُقابل ذلك العديد من الانجازاتِ التي تخدمُ المُجتمع، إذ إن عملية تلبية احتياجات أفراد المُجتمع تُعد أهم آليات بناء عنصر الثقة بالقيادات المُنتخبة، في حين تفقدُ هذه القيادات ثقة جماهيرها ورضاهم عندما تصبح أقل فاعلية في التوصلِ الى ما يطمح إليه أفراد المُجتمع، ويضحى عمل القيادات المُنتخبة مرفوضاً من المُجتمع ولاسيما من

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الذين أدلوا بأصواتِهم لهذه القيادات؛ لعدم قدرتهم أو تغاضيهم عن تحقيقِ كل ما يخدم مُجتمعهم. ويسعى البحث الحالي إلى لبحثِ عن إجاباتٍ كافيةٍ لعددٍ من التساؤلات منها:-

١- ما المقصود باستدامة الرضا المُجتمعي؟

٢- ما عوامل بناء الرضا المُجتمعي المُستدام تجاه القيادات المُنتخبة؟

٣- ما عوامل تآكل الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة؟

٢-أهمية البحث

تنطلقُ أهمية هذا البحث من إن فكرة الرضا المُجتمعي هو المصدر الأساس لشرعيةِ السلطة الممنوحة للقادةِ المُنتخبين الذين يُمثلون فئة مُجتمعية معينة، في حين يفقدون هذه الشرعية عند انعدام الرضا المُجتمعي عن أدائهم وإنجازاتهم في المُجتمع.

ويمتازُ هذا البحث بحداثتهِ وأهميتهِ لندرةِ البحوث الاجتماعية التي تطرقت لموضوعِ استدامة الرضا المُجتمعي ،فضلاً عن موضوعِ القيادات المُنتخبة، إذ إنها من المواضيع ذات التأثير القيّم في إثراءِ الجوانب العلمية والتطبيقية؛ لكونها من المواضيع المُلازمة للحياةِ المُجتمعية، وكذلك يمثلُ هذا البحث إضافةً علمية للمكتباتِ الاجتماعية في تخصصِ الخدمة الاجتماعية ولاسيما في مجالِ تنظيم المُجتمع.

٣-أهداف البحث

يسعى البحث الحالي لتحقيق الأهداف الاتية:-

١- التعرف على ماهيةِ استدامة الرضا المُجتمعي.

٢- معرفة عوامل(بناء/ تآكل) الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة.

٣- تحديد المُستوى العام للرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة.

٤- معرفة الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغيري(الجنس، العمر).

٥- التوصل إلى بناء تصور مُقترح من منظورِ طريقة تنظيم المُجتمع لتحقيقِ استدامة للرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة.

ثانياً- المفاهيم والمُصطلحات العلمية

١-القيادات المُجتمعية

- القيادة: وهي المكانة أو المركز الخاص داخل الجماعات والتي يؤديها الفرد؛ بُغية توجيه السلوك والمُحافظة عليه داخل الجماعة، والعمل على حلِ المُشكلات التي تواجههم(العتوم وكوفحي،٢٠١١: ٢١)، كما تُعرف على أنها القُدرة على التأثيرِ في

السلوكِ الإنساني؛ بُغية توجيه جماعة من الأفرادِ نحو هدفٍ مُشترك بطريقةٍ تضمنُ ثقتهم واحترامهم وتعاونهم(بدوي،١٩٨٦: ٢٤٢).

- الانتخاب: وهي طريقة تعمدُ إلى إسناد السلطة عبر التصويت على وفقَ القواعد والشروط المُقررة قانونياً ودستورياً(العلوي،٢٠١٤: ١٩)، كما يُعرف على إنه مُمارسة أفراد المُجتمع لحقهم في المُشاركةِ السياسية عبر اختيار مُمثليهم في المجالسِ المُختلفة عن طريقِ آلية التصويت، والتي تعدُ الآلية الوحيدة لتنفيذِ الديمقراطية(عبد الكافي،٢٠٠٥: ٥٩).
- القيادات المُنتخبة: هي عملية الإنابة التي تمثلُ الشكل غير المُباشر لعمليةِ المُشاركة المُجتمعية على أساسِ أن أفرادَ المُجتمع يقومون باختيار من ينوب عنهم، في حين يرى البعض الآخر أن القيادات المُنتخبة تميلُ الى التمثيلِ الذي يُشيرُ للعمليةِ التي يتولى فيها عدد من الأفرادِ نيابةً عن المُجتمع تحديد الأهداف واتخاذ القرارات المُناسبة التي تحقق هذه الأهداف في ضوءِ أمكانيات المُجتمع، إذ كلما يشملُ التمثيل مُختلف الفئات المُجتمعية كلما يُعطينا مؤشراً قوياً نحو تحقيق الديمقراطية بنحوٍ أفضل(شريف،٢٠١٣: ٣٢).

وتعرف القيادات المُنتخبة إجرائياً على إنها(الدرجة الكُلية التي يحصل عليها المبحوثين من الاستمارة المُعدة لموضوعِ البحث، والتي تُشير إلى الفردِ الذي يختاره عدد من أفرادِ المُجتمع ممن يحقُ لهم الانتخاب من عمرِ(١٨ سنة فأكبر) ليكونَ مُمثلاً عنهم في السلطة(المركزية/المحلية) من ضمن حدود مدينة بعقوبة) .

٢- استدامة الرضا المُجتمعي

- الاستدامة: عمدت العديد من البحوثِ والدراسات إلى إيجادِ تعريف موحد للاستدامة، إذ ظهرت تعريفات عدة ضمن مجموعة من الأبحاثِ، وتم نقضها من أبحاثٍ أخرى؛ لذلك كانت النتيجة صعوبة صياغة تعريف موحد للاستدامة؛ لأنها أقرب الى أن تكون مفهوماً شاملاً؛ لأنه يتيحُ للباحثين والدول والمنظمات إعادة صياغته بالطريقة التي تُلبي احتياجاتهم التنموية(صالح،٢٠٠٢: ٢٢)؛ لذلك تعرفُ الاستدامة على إنها إمكانية إحداث التغيير المُجتمعي والارتقاء بالواقعِ التنموي المطلوب الذي يفي باحتياجاتِ المُجتمع الحالي عبر عددٍ من النُظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتي تضمنُ الحفاظ على مُقوماتِ المُجتمع للأجيالِ الحالية والمُستقبلية(عبد الحي وآخرون،٢٠١٩: ٤٥٧)، كما تُعرف على إنها تزويد الأجيال المُقبلة بحجمٍ من الفرصِ بقدرٍ يُماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به(عبد الحي وآخرون،٢٠١٩: ٤٦٧).

- الرضا: هو الشعور الجيد الذي يشعر به الأفراد عندما يحققون شيئاً ما يسعون إليه، وبالوقتِ نفسه فهو يعبرُ عن تحقيقِ النتيجة المُتوقعة المُتأثرة بالتوقعاتِ السابقة(Ahmadu,2015: 2) ، كما إنه يمثلُ الموافقة الايجابية على كونِ النظام المُجتمعي مرغوباً به وتتوافر فيه الاشباعات العامة من مُخرجات هذا النظام (عبد الكافي،٢٠٠٥: ٢٢٦).
- الرضا المُجتمعي: هو تزايد الشعور بالقبولِ والمُتعة الناشئة عند أفراد المُجتمع أو تنامي خيبة الأمل لديهم عند مُقارنة نتائج الأداء والإنجاز التي يتلقونها واقعياً مع النتائج المتوقعة.(Revaldhi And Others,2022: 1847)

وتعرف استدامة الرضا المُجتمعي إجرائياً على إنها (الدرجة الكُلية التي يحصل عليها المبحوثين من الاستمارة المُعدة لموضوعِ البحث والتي تُشير إلى حالةٍ الارتياح والقناعة والسعادة التي يشعر بها أفراد المُجتمع تجاه مُجتمعهم وذلك؛ لإشباعِ حاجاتهم ورغباتهم المُتوقعة للجيلِ الحالي وللأجيالِ المُقبلة أو حالة الرفض والإحباط والاستهجان؛ لعدمِ تحقق ذلك ضمن مُجتمع مدينة بعقوبة) .

المبحث الثاني/ الإطار المرجعي للبحث

أولاً- نماذج من دراسات سابقة

عمد الباحث إلى عرضِ هذه النماذج بحسبِ تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وعلى النحو الآتي:

١- دراسة(نصيب،٢٠٠٩)

تهدفُ دراسة (دور القيادة المُنتخبة في التنميةِ المحلية: دراسة ميدانية ببلدةِ الطارف) الى معرفةِ خصائص القيادات المُنتخبة المحلية، ومعرفة الأنماط القيادية السائدة عبر آراء المُستفيدين من البرامج التنموية المحلية، ومعرفة أهم المُشكلات التي تعيق دور القيادة المُنتخبة في مجالِ التنمية المحلية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت المنهج التحليلي لوصفِ الواقع الفعلي عبر أداة الاستبانة لعينةٍ تبلغ (١٣٢) مبحوثاً، وأداة المُقابلة مع عدد من القيادات المُنتخبة، وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة منها: عدم توافر الصفات الحقيقية في القيادات المُنتخبة كالمُستوى التعليمي والمسؤولية والكفاءة، كذلك تعتمدُ القيادة المُنتخبة النمط الأوتوقراطي، وهذا يرجع الى تكوينِ رئيس المجلس للتكوين العسكري وليس الإداري الاستراتيجي، كذلك توصلت الى غيابِ التنسيق بين القيادات المُنتخبة والمواطنين في مجالِ تنمية مُجتمعاتهم المحلية.

٢- دراسة(شريف،٢٠١٣)

تهدفُ دراسة(القيادات المُنتخبة والإدارة الرشيدة بالجمعيات الأهلية) الى التعرفِ على أنماط القيادة وأساليب إدارة الجمعيات المدنية، ومعرفة دور قيادات الجمعيات في حلِ مُشكلات المُستفيدين، ومعرفة مدى إلتزام القيادات بإدارةِ الحكم الرشيد داخل الجمعيات الأهلية، وتعد هذه الدراسة من الدراساتِ الوصفية التحليلية التي اعتمدت مبدأ الوصف النوعي أو الكمي، واعتمدت منهجَ المسح الاجتماعي الشامل للقياداتِ المُنتخبة في الجمعيات الأهلية والبالغ عددهم(٣٠) مبحوثاً، والمسح الاجتماعي بطريقةِ العينة لمُستفيدي هذه الجمعيات والبالغ عددهم(١٣٠) مبحوثاً، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة منها: جاء نمط القيادة المؤمنة بالمُشاركة بالترتيبِ الأول وهي تعبرُ عن القيادةِ الديمقراطية والتي تعدُ من أهمِ أنماط وأساليب القيادة في الجمعياتِ الأهلية، كما توصلت إلى أن غالبية عينة البحث يؤكدون وجود مُشكلات مُرتبطة بالهيكلِ الوظيفي، وذلك لقلةِ الخبرات لدى العاملين وبعض القيادات، كما إنها توصلت الى أن الأسلوب الديمقراطي هو الأسلوب الذي تُدار فيه الجمعيات وبدعمٍ كبير من القيادات المُنتخبة.

٣- دراسة(أحمد،٢٠٢٢)

تهدفُ دراسة(دور القيادات المُنتخبة في تحقيقِ أهداف الجماعات بمراكزِ الشباب) إلى معرفةِ مفهوم القيادة في خدمةِ الجماعة، والتعرف على أهميةِ القيادة في خدمةِ الجماعة، وتحديد خصائص القائد المُنتخب ومهاراته ووظائفه، والسعي إلى تحقيقِ أهداف الجماعات في مراكزِ الشباب، وتعد هذه الدراسة من الدراساتِ الوصفية التي عمدت إلى وصفِ المُتغيرات عبر عددٍ من المحاور النظرية، وقد توصلت الدراسة الى وجودِ عدد من المُعوقات التي تحد من أدوارِ القيادات المُنتخبة في مراكزِ الشباب، والتي تتمثلُ بنقصِ الملاكات الفنية للقياداتِ المُنتخبة ،وعدم توافر عنصر التنسيق بين هذه القيادات والقيادات الإدارية الأخرى، فضلاً عن عدمِ وجود صلاحيات كافية للقيادات المُنتخبة لأداءِ أدوارها، وكذلك يوجد عدد من المُعوقات التي ترتبطُ بشخصياتِ القيادات المُنتخبة والتي تتصل بالجوانب النفسية والصحية والاجتماعية.

٤- دراسة(علي وعزيز،٢٠٢٢)

تهدفُ دراسة(شرعية السلطة بين الانتخاب والرضا الشعبي) التحققِ من استقرارِ العلاقة بين أفراد المُجتمع والسلطة الحاكمة عبر توافر السلطة المقبولة والمقرونة برضا الشعب لغرضِ تحقيق الاستقرار السياسي والمُجتمعي، وتعد هذه الدراسة من الدراساتِ الوصفية التي اعتمدت المنهج التحليلي وعرضت عددا من المحاور النظرية الخاصة بالانتخابات وشرعية

السلطة، فضلاً عن التعريفِ بالرضا الشعبي ومعاييره، وقد توصلت الدراسة الى إن الانتخاب لا يُعد العنصر الوحيد لشرعيةِ السلطة بل لابد من تحقيقِ الرضا الشعبي لكي تتعززُ الشرعية الدستورية لها، وكذلك توصلت لوجودِ علاقة بين الرضا الشعبي ومؤثرات ثقافة المواطنين السياسية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية كونها عوامل تتصل بحياةِ المواطنين، فكُلما كانت المُستويات المعيشية جيدة للأفراد كُلما كان اهتمام الأفراد ورضاهم عن السلطة بنحوٍ أكثر.

٥- مُناقشة نماذج من دراساتٍ سابقة:

تشابهت النماذج من الدراسات السابقة مع بحثنا الحالي في كونِها تشيرُ إلى أحدِ المُتغيرات الأساسية للبحث، إذ كانت دراسة(نصيب،٢٠٠٩) ودراسة(شريف،٢٠١٣) ودراسة(أحمد،٢٠٢٢) تحتوي على مُتغيرِ القيادات المُنتخبة، في حين إن دراسة(علي وعزيز،٢٠٢٢) كانت تحتوي على مُتغيرِ(الرضا الشعبي) وهو مُرادف لمُتغيرِ بحثنا الحالي(الرضا المُجتمعي)، كما تشابه بحثنا الحالي مع دراسة(نصيب،٢٠٠٩) ودراسة(شريف،٢٠١٣) في كونها دراسات ميدانية اعتمدت منهج المسح الاجتماعي، في حين إن دراسة(أحمد،٢٠٢٢) ودراسة(علي وعزيز،٢٠٢٢) قد اختلفتا مع بحثنا الحالي في كونهما دراسات نظرية اعتمدتا المنهج الوصفي.

ثانياً- النظرية المُفسرة لمُشكلةِ البحث

يستندُ البحث إلى نظريةِ(الاختيار العقلاني) والتي قدمها العالم الأمريكي(أنتوني داونز) في مؤلفه(حول نظرية اقتصادية للديمقراطية)، إذ أستمد أفكار نظريته عن الاختيار العقلاني من الطروحات الفكرية لعالمِ الاجتماع الألماني(ماكس فيبر) حول العقلانية بوصفِها أحدُ مُرتكزات المُنتظم الفكري الليبرالي، والنفعية التي أسسها العالم البريطاني(جيرمي بنثام) وطورها العالم البريطاني(جون ستيوارت ميل) واللذين أكدا على جلبِ اللذة والسعادة ودرء الألم، إذ يُشيرُ داونز الى إن العملية الانتخابية لا تخلو من الاحساسِ بالمُتعةِ والسعادةِ وهي تمثلُ مُكافئةً مُتداخلةً للناخبِ عند مُتابعته لقائدٍ كارزمي أو الشعور بالفخرِ الذي ينتابهُ عندما يُمارس حقهُ في الانتخابِ والمُشاركةِ والانتماءِ لقضيةٍ مُجتمعيةٍ ما(**Bartels,2008: 31**)، كما ينطلقُ داونز من رؤيةٍ أساسيةٍ تتمثلُ بأن السلوك الانتخابي للأفرادِ هو عقلاني ومحسوب ،ويقومُ على عمليةِ المُفاضلة التي يسعى إليها الناخب؛ بُغية تحقيق مصالحهِ وحساب المكاسب والتكاليف، إذ إن الناخب على درجةٍ عاليةٍ من الوعي بمصالحهِ وأولوياتهِ، ويمتلكُ جميع المعلومات التي تمكنهُ من إجراءِ المُقارنات أمام ما يُعرض أمامه من مُنتجاتٍ

سياسية في السوق السياسي ولاسيما في أثناء عملية الاتصال السياسي ضمن الحملات الانتخابية (بيليه وبلغيث،٢٠١٨: ٤٤١).

ويرى داونز إن أفرادَ المُجتمع يختارون سلوكياتهم بحرية، إذ يتم تحفيزهم عبر السعي وراءَ المُتعة والسعادة وتحقيق الرغبات، كما يقوم الأفراد بتقويم اختياراتهم للأفعالِ وفقاً لقدرةِ كُل خيار على إنتاجِ ميزة المُتعة والسعادة لهم(علي، ٢٠٢٢: ١١٨)، كما قدمَ داونز ثلاثَ افتراضاتٍ مهمة فيما يخصُ الاختيار العقلاني في الانتخابات، إذ شَمِلَ الافتراض الأول منها إن جميع قرارات الأحزاب السياسية والناخبين هي قرارات عقلانية تدفعها المصالح الشخصية، وتسعى إلى تعظيمِ فوائدها المُتوقعة، أما الافتراض الثاني فيتمثلُ بوجودِ مُستوى من الاستمراريةِ والثقةِ في النظام السياسي الديمقراطي الذي يُمكن أن يُسهمَ في مُساعدةِ الأحزاب والناخبين على توقعِ النتائج المُترتبة على خياراتهم وقراراتهم، أما الافتراض الثالث فيشيرُ لوجودِ درجةٍ عاليةٍ من اليقين تسمحُ بتعددِ الخيارات المُتاحة ضمن الأنظمة الديمقراطية(السديري،٢٠١٢: ٢٥)، ويلحظُ داونز إن في مدة الانتخابات يعمدُ المرشحون إلى تقديمِ برامجهم الانتخابية، ويصيغون فيها وعوداً تكون بمثابةِ عرضٍ للخيراتِ والتي تتمظهرُ عبر التخفيف الضريبي أو التدابير الاجتماعية أو السياسية والارتقاء بواقعِ النمو الاقتصادي وتحقيقُ رؤية إجمالية للتنمية، وبذلك يسعى الناخب الى رفعِ فائدته للحدِ الأقصى، ويحاولُ أن يحصلَ مُقابل صوتهِ على تأثيرٍ أمثل للشروطِ الملموسة لوجودهِ وهذا الأمر يتطلبُ أن يتعرفَ الفرد على مصالحهِ وقدرتهِ على تصنيفها في سُلّم الأفضلية(برو،١٩٩٨: ٣٢٣).

وتأسيساً على ما تم ذكره آنفاً يتبيّنُ إن كُلاً من الأفراد(الناخبين) والقيادات المُنتخبة يحاولون تحقيق أكبر فائدة مُمكنة من الآخر، إذ إن أفراد المُجتمع يريدون الخدمات العامة والشخصية، في حين إن المرشحين وبُغية إرضاء الأفراد يخضعون لهذهِ المطالب سواءً بالتنفيذِ الفوري أو بتقديمِ الوعود لكسبِ ثقتهم واستحصال أصواتهم، كما تعمدُ بعض القيادات المُنتخبة والمُشاركة في السلطة السياسية لقيامِها بتقديمِ عدد من الخدمات لأفرادِ المُجتمع من الامكانيات والموارد الحكومية عبر استغلال مناصبهم ومراكزهم السياسية أو الحكومية؛ بُغية اشباع مصالحهم الشخصية واستحصال الرضا المُجتمعي الذي يُسهمُ في حصولِهم على تأييدِ كافٍ لنجاحِهم في الانتخابات المُقبلة، وكذلك يستطيع الأفراد تغيير خياراتهم إن لم يجدوها أو يستحصلوا المنفعة التي يبغونها نحو جهاتٍ أخرى يمكن أن تقدمَ العروض التي تحقق رضاهم.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المبحث الثالث/ الإطار النظري للبحث

أولاً- دوافع المُشاركة في الانتخابات

هُنالك العديد من الدوافعِ التي تشجع أفراد المُجتمع للاشتراك في عمليةِ الانتخابات، ومن هذهِ الدوافع هي:

١- الدوافع الاجتماعية: غالباً ما يعمدُ أفراد المُجتمع للتصويتِ في الانتخابات؛ بُغية الدفاع عن مصالحهم الشخصية، وكذلك البحث عن تقليلِ القلق غير المرغوب فيه، وذلك عبر رغبة الفرد في الانتماء للجماعةِ والتي يظهرُ فيها السلوك الانتخابي كونه سلوكاً مُجتمعيا عاما يتمظهرُ عبر العمليات والسلوكيات الفردية، إذ إن الفرد يعمدُ إلى الإدلاءِ بصوتهِ الانتخابي؛ لأنه يحس بانضمامِ صوته للجماعةِ(خريسان، ٢٠١٠: ٣١٧)، كما يتنامى الشعور لدى الأفراد بأنهم يُمثلون من فردٍ قد اختاروه قائداً، وإنه مسؤول إزاء من يُمثلهم أمام السلطة الحكومية من حيثِ المُطالبة بالخدماتِ والانجازاتِ ذات الفائدة للمُجتمع، وكذلك فإن للعاملِ العشائري دوراً كبيراً في امتثالِ بعض الأفراد للانتخابات ولاسيما أن الفردَ العراقي بنحوٍ عام يميلُ الى عشيرتهِ أو قبيلتهِ، ويُحاول أن يجعلَ أحد أفرادها مُمثلاً عنهم في السلطةِ الحكومية.

٢- الدوافع الأمنية: يبحثُ أفراد المُجتمع عن الحمايةِ سواءً أكانت من الظروف المُجتمعية أم الحياتية العامة؛ بُغية تحقيق أمنهم المُجتمعي أو البحث عن الأمانِ بمفهومه المُطلق، إذ غالباً ما تعمد بعض الفئات المُشاركة في الانتخاباتِ الى افتعالِ أو تضخيمِ الأزمات بهدفِ زيادة الخوف لدى أفراد المُجتمع الأمر الذي يُفضي بقبولِهم بمُقترحاتِ وشعاراتِ الحماية المُحتملة التي يُقدمها بعض المُرشحين في حالِ تم إدلاء الأصوات الانتخابية لهم(خريسان، ٢٠١٠، ٣١٨).

٣- الدوافع الدينية: عمدَ أغلب رجالُ الدينِ بمُختلف دياناتهم ومذاهبهم إلى حثِ أفراد المُجتمع للمُشاركة الواعية والفاعلة في الانتخاباتِ عبر التدقيق في السيّرِ والبرامج الانتخابية للمُرشحين، ومُحاولة إعطاء الصوت للأصلحِ والذي يُمكن أن يُحقق رضا مُجتمعيا عن أدائه وإنجازهِ في السلطة الحكومية.

٤- الدوافع السياسية: يتلقى الفردُ في مرحلة تنشئتهِ الاجتماعية تغذيةً سياسيةً تجعلُ من الفردِ ذي اهتماماتٍ سياسية الأمر الذي يولدُ لديهم الرغبة في المُشاركة لتنامي المسؤولية السياسية في دواخلهم، وتزدادُ رغبتهم في تغييرِ الأوضاع السياسية الراهنة في البلد للأفضلِ، ويُمكن أن تترجم هذه المسؤولية السياسية عبر حتميةِ مُشاركتهم في الانتخابات واختيار من يُمثلهم.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٥- الدوافع القومية: إن المُجتمعَ العراقي بنحوٍ عام هو مُجتمعٌ مُتنوعٌ، ويتكونُ من قومياتٍ مُتعددة، الأمر الذي يُسهمُ في استغلالِ العاطفة المُجتمعية تجاه قوميتهم في توجيهها نحوَ الانتخابات لأجلِ ترشيح من يُمثل قوميتهم في السلطة السياسية.

٦- الدوافع الاقتصادية: يعمدُ بعض أفراد المُجتمع إلى لإشتراكِ في الانتخابات؛ بُغية الرغبة في تغييرِ الأوضاع الاقتصادية السائدة بالاتجاهِ الايجابي، ولأجلِ إشراك بعض الشخصيات في مواقعِ اتخاذ القرار السياسي أو الحكومي للإرتقاءِ بالواقع الاقتصادي، وتحقيقُ حالة من الرفاهِ الاجتماعي للأفرادِ والقضاء على مظاهرِ الفقر والبطالة في المُجتمع.

ثانياً- العوامل المؤثرة في الرضا المُجتمعي تجاه شرعية القادة المُنتخبين

هُنالك عوامل عدة يُمكن أن تؤثرَ في مقدارِ الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة مما (يُضعف/ يُقوي) من شرعيتها السياسية، وهي على النحو الآتي :

- عوامل بناء الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة

يُمكن أن يتحققَ الرضا المُجتمعي تجاه القيادات التي فوضوها أمورهم السياسية وأعطوهم صلاحية اتخاذ القرارات المُناسبة للمُجتمع إذا ما التمس أفراد المُجتمع جهود هؤلاء القادة المُنتخبين في مواجهةِ الفساد المالي والإداري، إذ أضحى ذلك مطلباً مُجتمعياً للتخلصِ من هذا المرض الذي يفتكُ بالجسدِ المُجتمعي، كما يرتبطُ مُستوى الرضا المُجتمعي بمسألةِ الاستقرار السياسي، فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية؛لأنه كُلما أستقر المُجتمع سياسياً كُلما زاد الرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة.

ويعدُ المُجتمع العراقي من المُجتمعات المُتضررة من النزاعات والحروب ولاسيما الحرب ضد الإرهاب الأمر الذي وجهَ الجهد الحكومي للدعمِ الأمني ،وأنعكسَ ذلك على الواقعِ الخدماتي للمُجتمع، إذ أضحى مطلب توفير الخدمات الأساسية مثل(الماء، والكهرباء، والرعاية الصحية، وغيرها) من المطالبِ المهمة التي تعملُ على بناءِ الثقة بين المُجتمع وأصحاب القرار(الأمم المُتحدة،٢٠٢٠: ٢٤)، كما أن الإرتقاءَ بالواقعِ الاقتصادي يُعدُ من أهمِ عوامل تحقيق الرضا المُجتمعي، فالاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمدُ مصدرٍ طبيعي واحد ويتأثرُ بعاملي العرض والطلب ،وبذلك يكونُ رهين التقلبات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي ينعكسُ سلباً على المُستوى المعيشي لأفرادِ المُجتمع، وهذا يدفعُ أصحاب القرار الحكومي ولاسيما المُنتخبين منهم بضرورةِ الارتقاء بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعةِ، والصناعةِ، وغيرها، وهذا بالوقتِ نفسه سيولدُ فرصَ عملٍ جديدة لأفرادِ المُجتمع.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كما أن توافر عنصر الشفافية لدى القيادات المُنتخبة تسهمُ أيضاً في تحقيقِ استدامة للرضا المُجتمعي، إذ إن تمتعَ من يُمثلون أفراد المُجتمع في السلطةِ الحكومية بالوضوحِ التام في اتخاذِ القرارات، والإسهام في رسمِ السياسات والخطط المُتناسبة مع المُستجدات وروح العصر، وتعمدُ مُراقبة الأداء الحكومي نيابةً عن أفرادِ المُجتمع الذين خولوه بالقيادةِ والمُراقبةِ، كذلك التقيُد بأخلاقيات الخدمة العامة وأنظمة النزاهة وعدم استغلال السلطة يمكنُ أن تؤدي إلى تنميةِ الثقة والمصداقية، وتعززُ من الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة (الشهري، ٢٠٢٠: ٢٠).

كما تعد عملية تحقيق العدالة الاجتماعية من العواملِ المهمة لتحقيقِ الرضا المُجتمعي، إذ إنها تمثلُ ركيزةً أساسيةً من ركائزِ التقدم والتنمية المُجتمعية عبر تعزيزِ قدرات أفراد المُجتمع في العمليات التنموية والاستفادة من عائداتها في دعمِ الفئات المُجتمعية الهشة، والعمل على توسيعِ الخيارات والفرص المُتاحة أمام الأفراد لضمانِ مُشاركتهم في صنعِ القرارات المُجتمعية، وإكسابهم القوة اللازمة للسيطرةِ على القرارات التي تمس حياتهم المُجتمعية بدلاً من أن يكونوا أداةً للآخرين يستعملها في الوقتِ الذي يُريده، كما أن العدالة الاجتماعية تمثلُ الوجه الإنساني الساعي للقضاءِ على الفقرِ في المُجتمع، فضلاً عن توفيرِ المُساواة في الفرصِ لجميع أفراد المُجتمع من دون تمييز، والمساواة في الحقوقِ والواجبات، والعدالة في توزيعِ الخدمات على كُلِ الشرائح المُجتمعية(اسماعيل،٢٠٢٠: ٨٤) .

عوامل تآكل الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة

تكمنُ أهم عوامل عدم الرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة في اتساعِ الفجوة بين القيادات السياسية(المُنتخبة) وبين أفراد المُجتمع مما يولدُ حالة من عدمِ الثقة بين الطرفين(الخالدي،٢٠٢١: ٩٥)، وغالباً ما يشعرُ الأفراد بأنهم مُستبعدون اجتماعياً، ويتزايد لديهم الشعور بعدمِ القدرة على المُشاركة بفاعليةٍ في الحياةِ المُجتمعية ومن ثم تنعدمُ فرصة حصولهم على الموارد وتضعفُ قدراتهم على الاستفادةِ من الخدماتِ والحقوقِ والفرصِ التي تعززُ الوصول لهذهِ الموارد(محمد وآخرون،٢٠١٩: ٤٢٥)، الأمر الذي يُفضي بطبيعةِ الحال الى تعميقِ الفجوة بين الأفراد وبين القادة الذين فوضوهم عبر الانتخابات لإدارةِ شؤونهم السياسية والاقتصادية والأمنية. كما إن ضعفَ استجابة القيادات المُنتخبة لمواجهةِ المُشكلات والأزمات التي تواجه المُجتمع قد تزيدُ من الفجوةِ بين المواطن والمسؤول، إذ غالباً ما يوصف المُجتمع العراقي بنحوٍ عام بأنه مُجتمع مأزوم لتوالي الأزمات المُختلفة عليه سواءً أكانت أمنية أم اقتصادية أم صحية أم مُشكلات مُجتمعية مُختلفة، ويعمدُ القادة المُنتخبون إلى تأمينِ أنفسهم وعوائلهم من هذهِ الأزمات، وعدم الإكتراث بأفرادِ المُجتمع.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وتشكلُ حالة ضمور العدالة المُجتمعية أهم عوامل تآكل الرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة، فمع استشراء مظاهر الفساد المالي والإداري في بعضِ المؤسسات الحكومية أضحى لزوماً أن تأخذَ هذه القيادات دورها الفاعل في مُكافحة الفساد إلا إنه في واقعِ الأمر يُمكن أن يكونَ ارتقاء بعض القيادات المُنتخبة للمناصبِ الحكومية سبباً في استشراءِ هذا الفساد وذلك؛ لعدمِ أمتلاكها الخبرات الكافية لمُتابعة مؤسساتهم الحكومية، مما أغوى بعض الأفراد الى تبديدِ المال العام أو التطاولُ عليه ولاسيما في ظلِ ضعف تطبيق القانون وإمكانية التهرب من المسؤوليةِ والمُحاسبة، ومن ناحيةٍ أخرى فإن ارتفاع نسب الفقر والبطالة في المُجتمع العراقي هو أحد نتاجات ضمور العدالة المجتمعية، ويسهمُ لحدٍ كبير في تآكلِ الرضا المُجتمعي عن أداءِ وإنجازِ القيادات المُنتخبة التي رفعت شعاراتها الانتخابية نحوَ القضاء على الفقرِ، والبطالةِ ثم ما لبثوا أن تلاشت هذه الوعود بعد استلامهم للسلطة واضحت وعوداً في مهبِ الريح لاسيما في ظلِ تنامي اهتماماتهم بالمصالح الشخصية على حسابِ المصلحة العامة.

المبحث الرابع/ الإطار المنهجي للبحث

أولاً/ نوع البحث والمنهج المُستعمل: يُعد البحث الحالي من البحوث الوصفية التحليلية التي تعمدُ إلى وصفِ مُشكلة البحث وتحليلها، فضلاً عن اعتمادِ منهج المسح الاجتماعي بطريقةِ العينة.

ثانياً/ مُجتمع البحث وعينته: تحدد مُجتمع البحث بأفراد مُجتمع مركز مدينة بعقوبة ممن تكون أعمارهم (١٨سنة فأكبر) ولاسيما من الأفرادِ الذين اشتركوا في عمليةِ الانتخابات حصراً، إذ تم اختيار حجم عينة البحث بنحوٍ قصدي والتي تبلغ(١٥٠) مبحوثاً من ثلاثةِ أحياء سكنية وبواقعِ(٥٠) مبحوثاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وبنحوٍ عرضي من كُلِ حي.

ثالثاً/ مجالات البحث

١- المجال البشري: تُحدد بالأفرادِ الذين تزيد أعمارهم عن(١٨ سنة) وممن اشتركوا في العمليةِ الإنتخابية حصراً.

٢- المجال المكاني: تُحدد بعينةٍ من ثلاثةِ أحياء سكنية من مركز مدينة بعقوبة(حي الأمين – حي المُصطفى – حي التحرير).

٣- المجال الزماني: استغرق البحث بجانبيهِ النظري والميداني المدة من(٢٠٢٤/٥/١ لغاية ٢٠٢٤/٨/١٥).

رابعاً/ فرضيات البحث: اعتمد الباحث الفرضية الرئيسة التي مفادها(لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة)، ومنها يستمدُ الباحث فرضيات فرعية عدة هي:

١- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير الجنس.

٢- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير العمر.

خامساً/ أداة جمع البيانات(استمارة المقياس)

بعد إطلاع الباحث على عددٍ من البحوثِ والدراسات التي تطرقت لموضوعِ الرضا بنحوٍ عام لم تتم الاستفادة من أحدِ المقاييس الواردة فيها لأجلِ تبنيها واعتمادها في البحثِ الحالي، وذلك لوجودِ اختلاف في التوجهِ البحثي والأهداف لكُل بحثٍ، وإن هذه المقاييس وضعت بطريقةٍ تُلائم أهداف كل بحثٍ منها، وهي بذلك تختلفُ عن الأهدافِ المُعتمدة لبحثنا الحالي، الأمر الذي دفعَ الباحث لبناءِ مقياس(استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة) والذي يتلاءَمُ مع توجهنا البحثي، إذ تم تحديدُ مجالات المقياسِ وجمع الفقرات لها باعتمادِ اطلاعِ الباحث لعددٍ من الأدبيات والدراسات الخاصة بموضوعِ البحث، فضلاً عن قيامِ الباحث بتوزيعِ استمارة استطلاعية لـ(٢٥) مبحوثاً من خارجِ عينة البحث تضمُ سؤالين بنحوٍ مفتوح هما:(ما رأيكَ بمُستوى أداء القيادات المُنتخبة؟ وما مُتطلبات تحقيق استدامة للرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة؟)، وبعد تبويب الإجابات، والحصول على النتائجِ الاستطلاعية، والاستفادة منها في صياغةِ الفقرات التي تكون مُعبرة عن فكرةٍ واحدة، ومُتنوعة بين الاتجاه السلبي والايجابي، تمت صياغة فقرات المقياس بصورتهِ الأولية من(٢٦) فقرة توزعت بين مجالين هما:(مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة) وبواقعِ(١٣) فقرة، فضلاً عن(مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة) الذي شمل(١٣) فقرة.

سادساً/ الخصائص السايكومترية لاستمارةِ المقياس

١- صلاحية الفقرات(الصدق الظاهري): تم عرض استمارة مقياس(استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة) على(٥) مُحكمين(*) من ذوي الخبرة والاختصاص الأكاديمي لغرضِ الاطلاع عليه وتقرير صلاحية الفقرات وقدرتها على قياس ما وضعت لأجلهِ، إذ تم الإبقاء على الفقرات التي حصلت على نسبةِ اتفاق(٨٥%) فأكثر، وإضافة بعض التعديلات الطفيفة على بعضِ الفقرات بحسبِ آراء وخبرة المُحكمين، وقد تَبيّنَ إن نتيجة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

اختبار الصدق الظاهري لاستمارة المقياس ككُلٍ قد بلغت(٩٥,٢%) وهذا يؤشر امتلاكها لدرجةٍ عاليةٍ من الصدق.

٢- الصدق البنائي لاستمارة المقياس

١- القوة التمييزية

تُحتسبُ القوة التمييزية لفقراتِ استمارة المقياس باستعمالِ أسلوب المجموعتين المُتطرفتين وذلك بعد تطبيق المقياس على عينةِ البحث واتباع الخطوات الآتية:-

- تحديدُ الدرجة الكُلية لكُلِ استمارة من استماراتِ المقياس البالغ عددها(١٥٠) استمارة.
- العملُ على ترتيبِ الدرجات الكُلية التي حصل عليها المُبحوثين من أعلى درجةٍ لأدناها.
- تعيينُ نسبة(٢٧%) من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات والبالغ عددها(٤١) استمارة، وكذلك تعيينُ نسبة(٢٧%) من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات والبالغ عددها(٤١)، علماً إن نسبة(٢٧%) من مجموعِ العينة(١٥٠) تساوي(٤٠,٥%) وتم تقريب العدد الى(٤١)؛ لذلك يكون مجموع الاستمارات الخاضعة للتحليلِ الاحصائي هي(٨٢) استمارة.
- اعتماد الاختبار التائي(T-Test) لعينتين مُستقلتين لأجلِ معرفة الفروق بين المجموعتين المُتطرفتين(العُليا والدُنيا) لكُلِ فقرة، وتم اعتماد القيمة التائية المحسوبة مؤشراً لتمييزِ الفقرات وذلك عبر مُقارنتها مع القيمة الجدولية البالغة(١,٩٦) عند مُستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية تبلغ(٨٠).
- تَبيّنَ أن جميع الفقرات هي مُتمايزة؛ لأن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ما عدا الفقرتين(١٠-٢٠) فهي غير مُتمايزة؛ لأن القيمة المحسوبة لها أقل من القيمة الجدولية، لذلك فإن هاتين الفقرتين تُهملان ولا يتم اعتمادهما في التحليلِ الاحصائي، والجدول(١) يوضح ذلك.

٢- الاتساق الداخلي لاستمارة المقياس

لغرضِ معرفة مدى الاتساق الداخلي للاستمارة فقد اعتمد الباحث قانون(الارتباط البسيط بيرسون) لمعرفةِ قوة الارتباط بين درجة كُل فقرةٍ والدرجة الكُلية للمقياس، وبين كُل فقرةٍ والدرجة الكُلية للمجالِ الذي ينتمي إليه، وبين كُل مجالٍ والدرجة الكُلية للمقياس، وقد تَبيّنَ إن جميع مُعاملات الارتباط هي دالة احصائياً ؛لأن القيم المحسوبة لمُعاملِ الارتباط هي أكبر من القيمةِ الجدولية البالغة(٠,١٦١) عند مُستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية تبلغ(١٤٨)، ما عدا الفقرتين(١٠-٢٠) لكونهما قد سقطتا في التمييز، علماً أن الفقرة(٢٠) في المقياس ككُل تُقابلها الفقرة(٧) في مجال(مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة)، والجدول(٢) يوضح ذلك.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جدول(١) يوضح القوة التمييزية لفقرات إستمارة المقياس

ت	المجموعة العُليا		المجموعة الدُنيا		قيمة (T) المحسوبة	الدلالة	ت	المجموعة العُليا		المجموعة الدُنيا		قيمة (T) المحسوبة	الدلالة
	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري				الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري		
1	4,81	1,15	2,27	0,70	16,97	دالة	14	3,51	0,85	1,99	0,85	4,46	دالة
2	3,73	0,47	2,45	0,86	2,72	دالة	15	4,22	0,55	2,38	1,04	16,71	دالة
3	4,36	0,72	2,29	0,29	8,89	دالة	16	4,62	0,94	1,92	0,61	10,50	دالة
4	2,94	0,63	2,68	0,80	5,41	دالة	17	2,84	1,11	2,21	0,92	5,76	دالة
5	4,22	0,57	2,57	0,64	6,43	دالة	18	3,09	0,53	1,51	0,81	8,05	دالة
6	3,18	1,04	2,28	0,44	12,45	دالة	19	3,45	0,91	2,06	0,91	7,94	دالة
7	2,91	0,31	2,22	1,03	3,66	دالة	20	3,12	0,89	1,98	0,68	1,74	غيردالة
8	4,32	0,88	1,76	0,87	7,58	دالة	21	3,86	0,56	2,22	0,99	13,02	دالة
9	2,79	0,63	2,32	0,52	4,81	دالة	22	4,53	0,75	1,86	0,52	8,30	دالة
10	3,40	0,78	1,91	0,62	1,27	غيردالة	23	4,19	0,69	1,48	0,70	10,58	دالة
11	4,65	0,90	1,92	0,81	9,31	دالة	24	4,15	1,01	2,45	0,93	8,96	دالة
12	3,18	1,02	2,47	0,88	2,83	دالة	25	3,70	0,47	2,23	0,49	11,45	دالة
13	4,66	0,79	1,84	0,42	15,13	دالة	26	4,42	0,97	1,74	0,66	6,25	دالة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جدول(٢) يوضح علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لاستمارة المقياس وعلاقة درجة كل فقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وعلاقة كل مجال بالدرجة الكلية لاستمارة المقياس

علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية لاستمارة المقياس

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,394	دالة	10	سقطت في التمييز		19	0,587	دالة
2	0,741	دالة	11	0,294	دالة	20	سقطت في التمييز	
3	0,673	دالة	12	0,705	دالة	21	0,481	دالة
4	0,463	دالة	13	0,621	دالة	22	0,503	دالة
5	0,502	دالة	14	0,668	دالة	23	0,744	دالة
6	0,475	دالة	15	0,467	دالة	24	0,431	دالة
7	0,337	دالة	16	0,532	دالة	25	0,450	دالة
8	0,640	دالة	17	0,487	دالة	26	0,669	دالة
9	0,372	دالة	18	0,566	دالة	/////	////////	/////

معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية في مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,405	دالة	6	0,503	دالة	11	0,752	دالة
2	0,729	دالة	7	0,777	دالة	12	0,626	دالة
3	0,626	دالة	8	0,397	دالة	13	0,422	دالة
4	0,833	دالة	9	0,609	دالة	//////////////		
5	0,573	دالة	10	سقطت في التمييز		//////////////		

معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية في مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,551	دالة	6	0,521	دالة	11	0,593	دالة
2	0,698	دالة	7	سقطت في التمييز		12	0,775	دالة
3	0,219	دالة	8	0,434	دالة	13	0,507	دالة
4	0,733	دالة	9	0,576	دالة	//////////////		
5	0,613	دالة	10	0,332	دالة	//////////////		

معامل الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية لاستمارة المقياس

ت	المجالات	معامل الإرتباط البسيط	الدلالة
1	مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة	0,662	دالة
2	مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة	0,574	دالة

٣- الثبات: لمعرفةِ مدى اتساق الدرجات الناتجة عن تطبيقِ استمارة المقياس فقد عمد الباحث إلى احتسابِ مُعامل الثبات بطريقةِ(ألفا كرونباخ) وذلك بعد استعمال جميع استمارات البحث البالغة(١٥٠) استمارة، إذ تَبيّنَ إن مُعامل الثبات لاستمارة المقياس ككُل قد بلغ(٠,٩١) وهو مُعامل يُمكن أن يُعتد به.

سابعاً/ تصحيح استمارة المقياس: تألف المقياس بصورتهِ النهائية من(٢٤) فقرة بعد تسقيط فقرتين لعدمِ تمايزها، وتُقابل كل فقرةٍ بدائل للاستجابةِ على وفق طريقة ليكرت وهي(أتفق بشدة، أتفق، لا أتفق، لا أتفق بشدة)، والتي تأخذ الأوزان(٤-٣-٢-١) على التوالي في الفقرات الإيجابية الآتية(٤-١١-١٣-١٤-١٦-١٧-١٩-٢١-٢٣-٢٤-٢٦)، في حين تم عكس الأوزان الى(١-٢-٣-٤) في الفقرات السلبية الآتية(١-٢-٣-٥-٦-٧-٨-٩-١٢-١٥-١٨-٢٢-٢٥).

جدول(٣) يوضح مفاتيح تصحيح المقياس

الوزن المئوي	التقدير
أقل من (٤٦,٨%)	ضعيف
من (٤٦,٨%) – أقل من (٧٣,٥%)	متوسط
من (٧٣,٥%)	مرتفع

المبحث الخامس/ عرض وتحليل بيانات البحث الميدانية

أولاً/ عرض وتحليل بيانات استمارة المقياس

١- عرض وتحليل البيانات الاساسية للمبحوثين

جدول(٤) يوضح جنس وعمر المبحوثين

ت	الجنس/ العمر	العدد	ذكور	إناث	المجموع	
1	١٨- ٢٨ سنة	ك	19	7	26	الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين (43,26)
		%	12,6	4,7	17,3	
2	٢٩- ٣٩ سنة	ك	23	11	34	
		%	15,4	7,3	22,7	
3	٤٠- ٥٠ سنة	ك	34	9	43	
		%	22,7	6	28,7	
4	٥١- ٦١ سنة	ك	17	11	28	الانحراف المعياري لأعمار المبحوثين (13,36)
		%	11,3	7,4	18,7	
5	٦٢ فأكبر	ك	16	3	19	
		%	10,6	2	12,6	
المجموع		ك	109	41	150	
		%	72,6	27,4	100	

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يتضحُ من الجدولِ(٤) الخاص بجنسِ المبحوثين أن فئة الذكور هي الفئة الأكثر حضوراً في عينةِ البحث وذلك بواقعِ(١٠٩) مبحوثاً وبنسبةِ(٧٢,٦%) من مجموعِ عينة البحث، في حين الإناث قد ظهرت بواقعِ(٤١) مبحوثة وبنسبةِ(٢٧,٤%) من مجموعِ عينة البحث، ويُعود ذلك إلى صعوبةِ حصول الباحث على استجاباتِ الإناث؛ لأن مُجتمعَ البحثِ(مدينة بعقوبة) من المُجتمعات المُحافظة والتي ترفضُ فيها الإناث في أغلبِ الأحيان الاستجابة للاستمارة.

كما يوضحُ الجدول(٤) الفئات العمرية لعينةِ البحثِ، إذ تَبيّنَ إن الفئة العمرية(٤٠-٥٠ سنة) هي الأكثر استجابة لفقراتِ الاستمارة وذلك بواقعِ(٤٣) مبحوثاً وبنسبةِ(٢٨,٧%) من مجموعِ عينة البحثِ، في حين أن الفئة العمرية(٦٢ سنة فأكبر) هي الفئة الأقل استجابة في عينةِ البحث وبواقعِ(١٩) مبحوثاً وبنسبةِ(١٢,٦%) من مجموعِ عينة البحث، كما يَتبيّنُ أن المُتوسط الحسابي لأعمارِ المبحوثين هو(٤٣,٢٦) وإن الانحراف المعياري للأعمار هو(١٣,٣٦)، وهذا يؤشر وجود فوارق عُمرية جيدة في استجابات المبحوثين.

٢- عرض مجالات مقياس استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة وتحليلها

١- عرض مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة وتحليلها

يوضحُ الجدول(٥) استجابات المبحوثين على فقراتِ مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة، إذ تَبيّنَ أن المُستوى العام للمجال قد ظهر بنحوٍ(متوسط) وذلك لحصولهِ على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٢٣) وانحراف معياري يبلغ(٠,٩٥) ووزن مئوي يبلغ(٥٥,٩).

- الفقرات الثلاث ذات الوزن المئوي المُرتفع

- شغلت الفقرة(٦) التي تنص(بعض القيادات المُنتخبة لا تؤمن بحريةِ الرأي وتقبُل النقد) المرتبة الأولى وبمُستوى(متوسط)، وذلك لظهورِها بوسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٤٩) ووزن مئوي يبلغ(٦٢,٣)، وهذا يؤشر تصاعد المظاهر الدكتاتورية والتسلطية لدى بعض القيادات المُنتخبة، إذ يرفضون أي رأي مُخالف لتوجهاتِهم وينزعجون من نقدِ أدائهم، وإن كان الهدف من هذا النقد هو الارتقاء بواقعِ الانجازات تجاه المُجتمع.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جدول(٥) يوضح مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة

ت	الفقرات	العدد	الاستجابات				الوسط المُرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المرتبة	المستوى
			أتفق بشدة	أتفق	لا أتفق	لا أتفق بشدة					
1	ثقتي بالمرشح دفعتني لاختيارهِ مُمثلاً عني في السلطة	ك	37	44	18	51	2,44	0,93	61,1	2	متوسط
		%	24,7	29,3	12	34					
2	القيادات المُنتخبة تتعالى على المواطنين	ك	61	44	29	16	2,20	0,93	55	7	متوسط
		%	40,7	29,3	19,3	10,7					
3	القيادات المُنتخبة لا تشعر بهمومِ الناس واحتياجاتهم	ك	43	48	31	28	2,29	1,12	57,3	5	متوسط
		%	28,7	32	20,7	18,6					
4	تهتمُ القيادات المُنتخبة بالمنافعِ الشخصية دون المنافع العامة	ك	68	39	23	20	1,96	0,87	49	12	متوسط
		%	45,3	26	15,3	13,4					
5	تعملُ بعض القيادات على افتعالِ الأزمات أكثر من تقديمِ الخدمات للناسِ	ك	38	42	39	31	2,42	0,89	60,5	3	متوسط
		%	25,3	28	26	20,7					
6	بعض القيادات المُنتخبة لا تؤمن بحريةِ الرأي وتقبُل النقد	ك	33	52	23	42	2,49	1,03	62,3	1	متوسط
		%	22	34,6	15,4	28					
7	بعض القيادات المُنتخبة تنفذُ سياسة أحزابها بدلاً عن خدمةِ المواطن	ك	61	42	21	26	2,08	1,16	52	10	متوسط
		%	40,6	28	14	17,4					
8	الصراعات الحزبية والتنافس على المناصب هو ما تهتم به القيادات	ك	45	41	30	34	2,35	0,89	58,8	4	متوسط
		%	30	27,3	20	22,7					

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

9	تهدفُ القيادات المُنتخبة لتحصينِ نفسها من أي مُساءلةٍ قانونية	ك	51	58	28	13	2,02	0,94	50,5	11	متوسط
		%	34	38,7	18,7	8,6					
10	تم أهمال هذه الفقرة لأنها سقطت في التمييز										
11	وسائل التواصل الاجتماعي عملت على زيادةِ رضا المُجتمع عن أداءِ القيادات المُنتخبة	ك	28	34	37	51	2,26	0,77	56,5	6	متوسط
		%	18,7	22,7	24,6	34					
12	أشعرُ بالندمِ لانتخابي اشخاصٍ غير كفوئين	ك	54	42	31	23	2,15	1,12	53,8	9	متوسط
		%	36	28	20,6	15,4					
13	سأعمدُ على اختيارِ نفس هذه القيادات في الانتخاباتِ القادمة	ك	19	35	47	49	2,16	0,83	54	8	متوسط
		%	12,7	23,3	31,3	32,7					
المُستوى العام لمجالِ واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة							2,23	0,95	55,9	متوسط	

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- جاءت الفقرة(١) التي تنص(ثقتي بالمُرشح دفعتني لاختيارهِ مُمثلاً عني في السلطة) بالمرتبة الثانية وبمُستوى(متوسط) وذلك لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٤٤) ووزن مئوي يبلغ(٦١,١)، وهذا يشيرُ إلى إن أفراد المُجتمع يعمدون إلى اختيار قادتهم التي تُمثلهم بالسلطةِ بناءً على عوامل عدة منها: عوامل شخصية تتمثلُ بالفائدةِ المُبتغاة من اختيارِ هذا الشخص، وعوامل عشائرية تتمثلُ بتعصبِ الأفراد لعشائرِهم ويحاولون أن يجعلوا أحد افرادها مُمثلاً عنهم بالسلطةِ، وعوامل حزبية تتمثلُ بالتعصبِ للمُرشح الذي ينتمي لنفسِ المسار الآيدولوجي للناخب، وعوامل مناطقية تتمثلُ بتوجهِ الأفراد لإنتخابِ أشخاصٍ من مناطقهم السكنية؛ بُغية الارتقاء بالواقعِ الخدماتي للمنطقة وطمعاً في الحصولِ على عددٍ من الدرجات الوظيفية لأفرادِها.
- ظهرت الفقرة(٥) التي تنص(تعملُ بعض القيادات على أفتعالِ الأزمات أكثر من تقديمِ الخدمات للناس) بالمرتبة الثالثة وبمُستوى (متوسط) وذلك ؛لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٤٢) ووزن مئوي يبلغ(٦٠,٥)، وهذا يشيرُ إلى امتعاضِ المبحوثين من أداءِ بعض القيادات المُنتخبة التي تفتعلُ الأزمات؛ بُغية إشغال الرأي العام فيها وإبعادهم عن البحثِ والتقصي تجاه أدائهم وإنجازاتهم الخدمية للمُجتمع، وغالباً ما تنشأ هذه الأزمات نتيجة المصالح الشخصية لهم بالاستنادِ للمبدأ الميكافيلي(الغاية تُبررُ الوسيلة)؛ بُغية الوصول الى طموحاتهم ،وإن كان ذلك ينعكسُ سلباً على واقعِ تنفيذ المطالب المُجتمعية الهادفة لتحقيقِ الأمن والعدالة المُجتمعية.

☐ الفقرات الثلاث ذات الوزن المئوي المُنخفض

- تبيّنَ إن الفقرة(٧) التي تنص(بعض القيادات المُنتخبة تنفذُ سياسة أحزابها بدلاً عن خدمةِ المواطن) قد ظهرت بالمرتبة العاشرة وبمُستوى(متوسط) وذلك لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٠٨) ووزن مئوي يبلغ(٥٢)، وهذا يشيرُ الى إن محور اهتمامات بعض القيادات المُنتخبة تتجهُ نحو تنفيذ مطالب أحزابهم التي تدعمهم أكثر من تنفيذِ المطالب المُجتمعية التي تبقى على هامشِ الاهتمامات وغالباً ما تُنفذُ مع اقتراب موعدِ الانتخابات اللاحقة في محاولةٍ لكسبِ ود المُجتمع ورضاهم عنهم، وبذلك يُمكن القول إن العديد من القيادات المُنتخبة هي قيادات مسلوبة الإرادة وتُحركهم الجهات التي رشحتهم ضمن القائمة الانتخابية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- اتضحَ بأن الفقرة(٩) التي تنص(تهدفُ القيادات المُنتخبة لتحصينِ نفسها من أي مُساءلةٍ قانونية) قد جاءت بالمرتبةِ الحادية عشرة وبمُستوى(متوسط) وذلك لظهورِها بوسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٠٢) ووزن مئوي يبلغ(٥٠,٥)، وهذا يشيرُ الى سعي العديد من القياداتِ المُنتخبة لتشريعِ أو تعديلِ بعض التشريعات السابقة التي تُحيطهم بدائرةِ(الحصانة)، إذ عن طريقها تستطيعُ بعض القيادات المُنتخبة تحقيق مصالحها الشخصية والحزبية بحريةٍ أكبر.
- احتلت الفقرة(٤) التي تنص(تهتمُ القيادات المُنتخبة بالمنافعِ الشخصية دون المنافع العامة) بالمرتبةِ الثانية عشرة وبمُستوى(متوسط) وذلك لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(١,٩٦) ووزن مئوي يبلغ(٤٩)، وهذا يؤشرُ أن بعض القيادات المُنتخبة تميلُ لتحقيقِ منافعها الشخصية سواءً أكانت عبر الكسب المالي(المشروع/غير المشروع)، وتحقيقُ الاعتبار والمنزلة الاجتماعية العالية، وإن تحقيقَ مصالح أفراد أُسرِهم وأصدقائهم تكون لها الأولوية على حسابِ المصلحة العامة حتى بات ينظرُ لكُلِ فردٍ يرومُ الترشيح للانتخابات على إنه إنسان براغماتي يسعى إلى تحقيقِ مصالحه على حسابِ الآخرين.

٢- عرض مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة وتحليلها

ويوضحُ الجدول(٦) استجابات المبحوثين على فقراتِ مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة، إذ تَبيّنَ إن المُستوى العام للمجال قد ظهر بنحوٍ(متوسط) وذلك لحصولِه على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,١١) وانحراف معياري يبلغ(٠,٩٣) ووزن مئوي يبلغ(٥٢,٨).

- الفقرات الثلاث ذات الوزن المئوي المُرتفع

- شغلت الفقرة(٤) التي تنص(عملت القيادات المُنتخبة على وضعِ سياسات مُجتمعية واقعية للحدِ من الفقر) المرتبة الأولى وبمُستوى(متوسط) ؛لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٢٨) ووزن مئوي يبلغ(٥٧)، وهذا يشيرُ إلى أن القيادات المُنتخبة عملت على تشريعِ قوانين عدة أو تعديل بعضها التي من شأنها أن تحدَ من الفقرِ ولاسيما القوانين التي تمسُ الحماية الاجتماعية وقانون الاحتياجات الخاصة الذي يضمُ في طياتها امتيازات عدة للشرائحِ المعنية بهذه الفئات، وتتمظهرُ بالإعاناتِ النقدية والإعانات الغذائية(على الرغمِ من قلتها)، فضلاً عن توفيرِ فرص عمل لعددٍ من الشباب وذلك بتحويلِ عدد من مُستفيدي الحماية الاجتماعية لعقودٍ ضمن المؤسسات الحكومية، فضلاً عن تزويدِ عدد من الأفرادِ بالقروض المُيسرة لدعمِ مشاريعهم الصغيرة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جدول(٦) يوضح مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة

ت	الفقرات	العدد	الاستجابات				الوسط المُرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المرتبة	المستوى
			أتفق بشدة	أتفق	لا أتفق	لا أتفق بشدة					
1	عملت القيادات المُنتخبة على تنشيطِ الجوانب التعليمية والصحية والاقتصادية	ك	19	21	45	65	1,96	0,81	49	11	متوسط
		%	12,7	14	30	43,3					
2	أهملت القيادات المُنتخبة عملية الارتقاء بالواقعِ الخدماتي والبلدي	ك	53	41	33	23	2,17	1,05	54,2	6	متوسط
		%	35,4	27,3	22	15,3					
3	سعت القيادات المُنتخبة لزيادةِ دخل الأفراد لأجلِ تحسين جودة حياتهم	ك	21	38	49	42	2,25	0,83	56,2	2	متوسط
		%	14	25,3	32,7	28					
4	عملت القيادات المُنتخبة على وضعِ سياسات مُجتمعية واقعية للحدِ من الفقر	ك	16	39	67	28	2,28	0,89	57	1	متوسط
		%	10,6	26	44,7	18,7					
5	تجاهلت القيادات المُنتخبة تنفيذ تعهداتها تجاه المجتمع	ك	64	43	31	12	1,94	1,16	48,5	12	متوسط
		%	42,7	28,7	20,6	8					
6	أرى إن للقيادات المُنتخبة القدرة الكافية لمواجهةِ الأزمات التي تواجه المُجتمع	ك	29	15	61	45	2,18	0,84	54,5	5	متوسط
		%	19,3	10	40,7	30					
7	تم أهمال هذه الفقرة لأنها سقطت في التمييز										
8	سعت القيادات المُنتخبة لتحقيقِ مبدأ العدالة في نيلِ الفرص العلمية والوظيفية والاجتماعية	ك	17	26	59	48	2,08	1,11	52	7	متوسط
		%	11,3	17,4	39,3	32					

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

9	أهملت القيادات المُنتخبة عملية مُراقبة السوق الاقتصادي المحلي	ك	57	49	25	19	2,04	0,79	51	9	متوسط
		%	38	32,7	16,6	12,7					
10	عملت القيادات المُنتخبة على تفعيلِ وتنفيذِ قوانين النزاهة والرقابة	ك	21	28	62	39	2,20	0,86	55	3	متوسط
		%	14	18,7	41,3	26					
11	شرعت القيادات المُنتخبة قوانين منع جميع مظاهر التسلح لدى الأحزاب	ك	24	19	51	56	2,07	0,82	51,7	8	متوسط
		%	16	12,7	34	37,3					
12	تعمدُ القيادات المُنتخبة على اخفاءِ مصادر تمويلها عن أفرادِ المُجتمع	ك	63	41	29	17	2	1,15	50	10	متوسط
		%	42	27,3	19,3	11,4					
13	تسعى القيادات المُنتخبة لإشراكِ الكفاءات العلمية في تخطيطِ السياسات العامة	ك	17	32	63	38	2,19	0,92	54,7	4	متوسط
		%	11,3	21,3	42	25,4					
المُستوى العام لمجالِ مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة							2,11	0,93	52,8	متوسط	

- جاءت الفقرة(٣) التي تنص(سعت القيادات المُنتخبة لزيادةِ دخل الأفراد لأجلِ تحسين جودة حياتهم) بالمرتبة الثانية وبمُستوى(متوسط) وذلك؛ لظهورها بوسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٢٥) ووزن مئوي يبلغ(٥٦,٢)، وهذا يشيرُ إلى أن القيادات المُنتخبة عملت على تشريعِ القوانين وتعديلِ بعضها، والعمل على الارتقاءِ بواقعِ بعض الصناعات المحلية في القطاعين(العام/الخاص) والتي تسهمُ بتقليلِ نسب البطالة في المُجتمع، والتي من شأنها أن تزيدَ الدخل النقدي لدى الأفراد وهذا بدورهِ ينعكسُ على تحسينِ جودة حياة أفراد المُجتمع سواءً بتحسُنِ المساكن أو ارتفاع المُستوى المعيشي بنحوٍ عام، الأمر الذي يؤدي لتنامي الشعور بالرضا العام لدى الأفراد عن انجازاتِ قياداتها المُنتخبة.
- ظهرت الفقرة(١٠) التي تنص(عملت القيادات المُنتخبة على تفعيلِ وتنفيذِ قوانين النزاهة والرقابة) بالمرتبة الثالثة وبمُستوى(متوسط) ؛لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٢٠) ووزن مئوي يبلغ(٥٥)، وهذا يشيرُ الى قيامِ بعض القيادات المُنتخبة بدعمِ الجهود المؤسساتية في مُكافحة الفساد ومُحاسبة المفسدين، وتفعيلُ دورهم الرقابي تجاه المؤسسات والمشاريع الحكومية.

□ الفقرات الثلاث ذات الوزن المئوي المُنخفض

- تبيّنَ إن الفقرة(١٢) التي تنص(تعمدُ القيادات المُنتخبة على إخفاءِ مصادر تمويلها عن أفرادِ المُجتمع) قد ظهرت بالمرتبة العاشرة وبمُستوى(متوسط) وذلك؛ لحصولِها على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢) ووزن مئوي يبلغ(٥٠)، وهذا يشيرُ الى إن أغلب مصادر تمويل الأحزاب والمُرشحين للانتخابات غالباً ما تكون مجهولة الأمر الذي يثيرُ الاستفهامات لدى أفراد المُجتمع ويقللُ من ثقتهم بهذهِ القيادات؛ لذلك فإن الأمرَ يحتاجُ إلى المزيدِ من الشفافيةِ مع المُجتمع لبناءِ رضا مُجتمعي مُستدام نحوهم.
- اتضح بأن الفقرة(١) التي تنص(عملت القيادات المُنتخبة على تنشيطِ الجوانب التعليمية والصحية والاقتصادية) قد جاءت بالمرتبة الحادية عشرة وبمُستوى(متوسط) وذلك بعد ظهورها بوسطٍ مُرجح يبلغ(١,٩٦) ووزن مئوي يبلغ(٤٩)، وهذا يشيرُ إلى أهميةِ هذه الجوانبِ بالنسبةِ لأفرادِ المُجتمع، وإن العملَ على تطويرِها والارتقاء بواقعِها يُقابلُ برضا مُجتمعي مُستدام عن هذه الانجازات.
- احتلت الفقرة(٥) التي تنص(تجاهلت القيادات المُنتخبة تنفيذُ تعهداتها تجاه المُجتمع) المرتبة الثانية عشرة لظهورِها بوسطٍ مُرجح يبلغ(١,٩٤) ووزن مئوي يبلغ(٤٨,٥)، وهذا يشيرُ إلى أن العديدَ من القياداتِ المُنتخبة تنصلت وخالفت تعهداتها التي قدمتها للمُجتمع في حملاتهم الانتخابية، والتي عن طريقها استطاعوا كسب ثقة ورضا المُجتمع ليكونوا

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مُمثلين عنهم في السلطةِ الحكومية، وإن هذا التجاهل للتعهدِ قد أوجدَ حالةً من عدمِ الثقة بالقيادات المُنتخبة، وبات المُجتمع لا يثق بأي وعودٍ مُستقبلية، الأمر الذي لا يحقق استدامة للرضا المُجتمعي عن هذه القيادات.

ونستدلُ مما تم ذكره آنفاً إن تحقيقَ استدامة للرضا المُجتمعي عن القياداتِ المُنتخبة مرتبطٌ بالأداءِ والانجازاتِ وتنفيذُ البرامج الانتخابية التي تعهدوا بها للمُجتمعِ، وهذه الأمور ليست بالمُستحيلة ،ولكنها تتطلبُ إرادة وتصميم من القياداتِ ليكسبوا الثقة المُجتمعية من جهةٍ، وليكونوا صادقين مع أنفسهم ومع المُجتمع من جهةٍ أخرى.

ج- المُستوى العام للمقياس

جدول(٧) يوضح المُستوى العام لمقياسِ الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة

ت	المجالات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المرتبة	المستوى
1	مجال واقع الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة	2,23	0,95	55,9	1	متوسط
2	مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة	2,11	0,93	52,8	2	متوسط
	المستوى العام للمقياس ككل	2,17	0,94	54,3	متوسط	

يوضح الجدول(٧) المُستوى العام لمقياس(استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة)، إذ تَبيّنَ إن المُستوى العام للمقياس ككُل قد ظهر بمُستوى(متوسط) وذلك لحصولهِ على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,١٧) وانحراف معياري يبلغ(٠,٩٤) ووزن مئوي يبلغ(٥٤,٣)، ويتَبيّنُ من الجدولِ أعلاه أن مجال(واقع الرضا المُجتمعي عن القياداتِ المُنتخبة) قد شغل المرتبة الأولى وبمُستوى(متوسط) وذلك؛ لظهورهِ بوسطٍ مُرجح يبلغ(٢,٢٣) ووزن مئوي يبلغ(٥٥,٩)، في حين أن(مجال مُتطلبات استدامة الرضا المُجتمعي عن القياداتِ المُنتخبة) قد ظهر بالمرتبة الثانية وبمُستوى(متوسط) وذلك بعد حصوله على وسطٍ مُرجح يبلغ(٢,١١) ووزن مئوي يبلغ(٥٢,٨).

ثانياً/ عرض ومناقشة فرضيات البحث

- الفرضية الرئيسة:(لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة).

للتحققِ من صحةِ الفرضية فقد تم تطبيق استمارة المقياس على عينةِ البحث البالغة(١٥٠) مبحوثاً، وتم استعمال الاختبار التائي(T-Test) لعينةٍ واحدةٍ لإيجادِ الفروق

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ذات الدلالة الإحصائية بين مُتوسط المجالات والمُتوسط الفرضي للمقياس، والجدول(٨) يوضح ذلك.

جدول(٨) يوضح الاختبار التائي للفرقِ بين مُتوسط المجالات والمُتوسط الفرضي لمقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة

حجم العينة	المُتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المُتوسط الفرضي	القيمة التائية		درجة الحرية	النتيجة
				المحسوبة	الجدولية		
150	**79,43**	**13,21**	**60**	**24,03**	**1,64**	**149**	دال

يتبيّنُ من الجدول(٨) إن المُتوسط الحسابي للمجالات قد بلغ(٧٩,٤٣) وإن الانحراف المعياري قد بلغ(١٣,٢١)، وعند موازنة هذا المُتوسط مع المُتوسط الفرضي الذي يبلغ(٦٠) يتضحُ بأن الفرضية دالة احصائياً؛ لأن القيمة التائية المحسوبة والتي تبلغ(٢٤,٠٣) هي أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة(١,٦٤) عند مُستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية تبلغ(١٤٩)، وعليه تُرفضُ الفرضية الصفرية وتُقبلُ الفرضية البديلة التي تنص(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة).

□ الفرضيات الفرعية:

- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير الجنس.

للتحققِ من صحةِ الفرضية عمد الباحث إلى استعمال الاختبار التائي(T-Test) لعينتين مُستقلتين لإيجادِ الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين مُتوسط المجالات والمُتوسط الفرضي للمقياس تبعاً لمُتغير الجنس، والجدول(٩) يوضح ذلك.

جدول(٩) يوضح الاختبار التائي لعينتين مُستقلتين للتعرفِ على الفروقِ بين مجالات مقياس استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير جنس المبحوثين

العينة	الجنس	العدد	المُتوسط	الإنحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية		النتيجة
						المحسوبة	الجدولية	
150	ذكر	**109**	**114,51**	**16,27**	**148**	**4,30**	**1,96**	دال
	انثى	**41**	**52,74**	**8,27**				

يتبيّنُ من الجدول(٩) إن الفرضية دالة احصائياً؛ لأن القيمة التائية المحسوبة والبالغة(٤,٣٠) هي أكبر من القيمة التائية الجدولية التي تبلغ(١,٩٦) عند مُستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية(١٤٨)؛ لذلك تُرفضُ الفرضية الصفرية وتُقبلُ الفرضية البديلة

التي تنص(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير الجنس).

وتأسيساً على ذلك فإنه يُمكن القول إن الرؤية المُجتمعية والتشخيصية لعملِ وأداءِ القيادات المُنتخبة تختلفُ بين الجنسين على الرغمِ من كونهما يعيشان في بيئةٍ مُجتمعيةٍ واحدة ويتعرضون للظروف والضغوط الحياتية نفسها، وتتمتعُ الإناث بإمكانيةِ الاختيار الحر للقيادات المُنتخبة ليكونوا مُمثلين عنها في السلطةِ إلا إنه يمكن القول إن للذكورِ قدرة تشخيصية أكثر دقة من الإناث التي غالباً ما تتصرفُ بحكمِ عاطفتها أكثر من الذكور، وغالباً ما يكون الذكور أكثر اطلاعاً على الواقعِ المُجتمعي الميداني أكثر من الإناث وذلك بحكمِ طبيعة المُجتمع العراقي بنحوٍ عام ومُجتمع مدينة بعقوبة بنحوٍ خاص.

- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير العمر.

للتحققِ من صحةِ الفرضية فقد عمد الباحث إلى تحديدِ الأعداد واستخراج المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على مجالات المقياس تبعاً لمُتغير العمر، والجدول(١٠) يوضح ذلك.

جدول(١٠) يوضح المُتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات مقياس استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير عمر المبحوثين

الفئات العمرية	العدد	المُتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١٨– ٢٨ سنة	**26**	**23,769**	**16,85**
٢٩– ٣٩ سنة	**34**	**34,558**	**10,91**
٤٠– ٥٠ سنة	**43**	**44,325**	**19,21**
٥١– ٦١ سنة	**28**	**56,428**	**12,74**
٦٢ فأكبر	**19**	**63,684**	**9,37**
المجموع	**150**	**44,551**	**13,81**

تُشيرُ النتائج الاحصائية للجدولِ(١٠) لوجودِ فروق ظاهرية بين استجابات المبحوثين على مجالات المقياس تبعاً لمُتغير العمر، وعمد الباحث إلى استعمال اختبار التباين الأُحادي (One Way Anova) لمعرفةِ الفروق بين المُتوسطات الحسابية لمجالاتِ المقياس تبعاً لمُتغير العمر، وكما مُبين في الجدول(١١).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جدول(١١) يوضح تحليل التباين الأُحادي للكشفِ عن دلالةِ الفروق بين مجالات مقياس استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير عمر المبحوثين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مُتوسط المربعات	القيمة الفائية		النتيجة
				المحسوبة	الجدولية	
بين المجموعات	**204,896**	**4**	**51,225**	**92,63**	**2,62**	دال
داخل المجموعات	**81,244**	**145**	**0,560**			
المجموع	**286,14**	**149**				

تُشيرُ النتائج الاحصائية للجدول(١١) الى إن الفرضية دالة احصائياً ؛لأن القيمة الفائية المحسوبة قد ظهرت(٩٢,٦٣) وبذلك هي أكبر من القيمة الفائية الجدولية التي تبلغُ(٢,٦٢) عند مُستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية تبلغ(٤- ١٤٥)؛ لذلك تُرفضُ الفرضية الصفرية وتُقبلُ الفرضية البديلة التي تنص(توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغير العمر).

وتفسرُ هذه النتيجة على إن للعمرِ أهمية كبيرة في تشخيصِ الأخطاء والإخفاقات التي يُمكنُ أن تقعَ فيها بعض القيادات المُنتخبة، فضلاً عن قدرتهم في تشخيصِ الانجازات التي يُمكن أن يُقدموها لخدمةِ المُجتمع بنحوٍ عام.

المبحث السادس/ نتائج البحث والتصور المقترح

أولاً/ نتائج البحث

توصل البحث الحالي لنتائج عدة، منها:

١- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الوسطين الحسابي والفرضي على مقياسِ استدامة الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة تبعاً لمُتغيري(الجنس والعمر).

٢- إن الرضا المُجتمعي العام عن أداءِ القيادات المُنتخبة قد ظهر بنحوٍ مُتوسط.

٣- إن بعضَ القيادات المُنتخبة لا تؤمن بحريةِ الرأي ولا تتقبل عمليات النقد البناء والهادف للارتقاءِ بالواقعِ المُجتمعي.

٤- أشار المبحوثون إلى أن بعضَ القيادات المُنتخبة تعمدُ على أفتعالِ الأزمات المُختلفة؛ بُغية اشغال الرأي العام فيها وتوجيه اهتماماتهم نحو الأزمة لتشتيتِ المطالب المُجتمعية المُختلفة.

٥- يرى المبحوثون أن بعضَ القيادات المُنتخبة تعمدُ إلى تنفيذِ مطالب وسياسات أحزابها أكثر من اهتمامِها بالمسائلِ المُجتمعية.

٦- حددَ المبحوثون هدف بعض القيادات المُنتخبة نحو تحصين أنفسهم من أي شكلٍ من أشكالِ المُساءلة القانونية، وإحاطة أنفسهم ضمن دائرة الحصانة.

٧- أبدى المبحوثون امتعاضهم من اهتمامِ أغلب القيادات المُنتخبة بمصالحها الشخصية أكثر من المصالحِ العامة للمُجتمع.

٨- يرى المبحوثون أن تحقيقَ الاستدامة للرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات المُنتخبة يقترنُ باهتمامِهم بالسياسات المُجتمعية الواقعية للحدِ من مظاهرِ الفقرِ والبطالةِ في المُجتمع.

٩- يرى المبحوثون إن المُجتمع يُقيّمُ أداء القيادات المُنتخبة عبر سعيهم لتحسينِ جودة حياة أفراد المُجتمع.

١٠- يرى المبحوثون أن من أولوياتِ تحقيق الرضا المُجتمعي المُستدام عن القيادات المُنتخبة هو تنفيذ قوانين النزاهة على الجميع من دون استثناء ومُحاربة الفساد والمُفسدين.

١١- يرى المبحوثون أن مجهولية مصادر تمويل القيادات المُنتخبة يسهمُ بإضعافِ الثقة المُجتمعية تجاههم.

١٢- يرى المبحوثون أن تحقيقَ الرضا المُجتمعي المُستدام عن أداءِ القيادات المُنتخبة يتطلبُ الارتقاء بالواقعِ التعليمي والصحي والاقتصادي للمُجتمع.

١٣- يرى المبحوثون أن تجاهلَ القيادات المُنتخبة للإيفاءِ بتعهداتِهم تجاه المُجتمع يسهمُ لحدٍ كبير في إضعافِ الثقة المُجتمعية تجاههم.

ثانياً/ تصور مُقترح من منظور تنظيم المُجتمع لتحقيقِ استدامة للرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة

انطلاقاً مما توصل إليه البحث الحالي فإن الباحث يقترحُ تصوراً لتحقيقِ رضا مُجتمعي مُستدام تجاه القيادات المُنتخبة في حالِ تم استعانة هذه القيادات بالأخصائي الاجتماعي على نحوٍ دوري للاستفادةِ من خبراتهِ ومهاراتهِ المهنية للتعاملِ مع المواقف والظروف المُختلفة التي من شأنِها أن تُقللَ من ثقةِ أفراد المُجتمع بالقيادات التي فوضوها السلطة نيابةً عنهم، ويسهمُ في تخطيطِ السياسات اللازمة التي تحقق استدامة للرضا المُجتمعي عن أدائهم وإنجازاتهم على وفقَ ما هو مُتاح قانونياً.

□ الأُسس التي يقوم عليها التصور المُقترح

١- مُقارنة بعض نتائج البحوث والدراسات السابقة مع النتائج التي توصل إليها البحث الحالي.

٢- الإطار النظري الخاص بالبحث.

٣- النتائج الميدانية التي توصل إليها البحث.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- أهداف التصور المُقترح

١- الكشف عن فاعليةِ طريقة تنظيم المُجتمع في استفادة القيادات المُنتخبة من هذا التصور.

٢- تحديدُ أدوار الأخصائي الاجتماعي للعملِ على استدامةِ الرضا المُجتمعي تجاه القيادات المُنتخبة.

٣- التوعية بالعائدِ المُجتمعي إذا ما تم الاهتمام بمُتطلبات أفراد المُجتمع.

٤- الكشف عن المُعوقات والصعوبات التي تؤدي إلى إضعافِ الثقة بالسلطةِ المُنتخبة بنحوٍ عام.

٥- النهوض بدورِ القيادات المُنتخبة لمواجهةِ المُشكلات والاحتياجات المُجتمعية.

- المهارات التي يعتمدها الأخصائي الاجتماعي في تحقيقِ التصور المُقترح

يعمدُ الأخصائي الاجتماعي لتوظيفِ مهاراته المهنية مع أفراد المُجتمع؛ بُغية التوصل لنتائجٍ وتحليلاتٍ يقيسُ عن طريق مُستوى الرضا المُجتمعي عن القيادات المُنتخبة من جهةٍ، ومعرفة الاحتياجات التي تحققُ هذا الرضا من جهةٍ أخرى، ومن هذهِ المهارات هي:-

١- مهارة المُقابلة والإنصات الإيجابي: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي إلى مُقابلة أفراد المُجتمع والاستماع الفعال لاحتياجاتهم ومُشكلاتهم التي يُمكن أن تُحل وفقاً للقانون.

٢- مهارة التسجيل: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي إلى تسجيلِ مُلاحظاتهِ عن الاحتياجات المُجتمعية وتبويبها على وفقَ جداول عدة، إذ لابدَ أن يتسمَ التسجيل بالدقةِ والأمانةِ، وأن يتوافقَ مع الإمكانيات المُتاحة قانونياً.

٣- مهارة تحديد الأولويات: هي تحديدُ الاحتياجات والمُتطلبات المُجتمعية التي تحتلُ المرتبة العالية من الأهميةِ بالنسبةِ للمُجتمع ككُل.

٤- مهارة العمل الفريقي: يشكلُ الأخصائي الاجتماعي مجموعة من الأفراد لأجلِ التعاون وتحقيقُ الأهداف، إذ يُسهمُ ذلك في تبادلِ الأفكار والخبرات بين أعضاء الفريق.

٥- مهارة التقييم: وهي عملية التشخيص الإيجابي والسلبي لأداءِ القيادات المُنتخبة بناءً على تحليلاتِ الأخصائي الاجتماعي للمُقابلات التي يُجريها مع أفراد المُجتمع، والتأكيد على مواضعِ القوة والضعف التي من شأنها أن(تحدَ/ تقوي) الاستدامة للرضا المُجتمعي عن أداءِ وإنجازاتِ القيادات المُنتخبة.

- الأدوات المهنية للتصورِ المُقترح

١- الندوات والمؤتمرات وورش العمل: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي إلى تبنيها لمُناقشة مدى الثقة المُجتمعية بالمنظومةِ السياسية ككُلٍ، ومدى تتحققُ البرامج الحكومية والانتخابية التي أطلقها المُرشحين قبل خوضهم الانتخابات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٢- استمارات استطلاع الرأي: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي على إطلاقِ استمارات استطلاع الرأي اليدوية(بنحوٍ مُباشر) واستمارات إلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي المُختلفة تهدفُ الى بيانِ الرضا المُجتمعي عن أداءِ القيادات التي انتخبوها وطبيعة الاحتياجات المُجتمعية الواجب توافرها، ومدى تقبلهم للإشتراكِ في الانتخاباتِ للدوراتِ اللاحقة، وما الطرائق التي يفضلونها ليتحقق رضاهم ويستديم عن هذهِ القيادات.

- الاستراتيجيات المُستعملة في التصورِ المُقترح

١- استراتيجية الاتصال: وهي من الضروراتِ الإنسانية التي تُمليها مُتطلبات وحاجات الأفراد الاجتماعية، إذ عن طريقها يُمكن أن يتعرفَ الأخصائي الاجتماعي على طبيعةِ المُشكلات التي تواجه المجتمع في مُختلف المجالات لأجلِ التوصية للقيادات المُنتخبة بمُحاولةِ حلها أو الحد منها على أقلِ تقدير.

٢- استراتيجية الإقناع: وهي من وسائل التأثير المهمة على كلِ الأطراف؛ بُغية إيصال الأفكار لهم، ومن ثم يعملُ المُتلقي على تقديرها أو أهمالها، فالإقناع الذي سيعتمدهُ الأخصائي الاجتماعي يكون باتجاهين، الأول: يكون مع أفراد المُجتمع وذلك عبر إقناعهم بأن ليس كل ما يتمناه الفرد يُمكن للقيادات التي ينتخبها أن تحققه، فهُنالك عوامل عدة يُمكن أن تحدده ولاسيما إن كانت تلك المطالب لا تتفق مع السياقات القانونية، أما الاتجاه الثاني: فيكون مع القيادات المُنتخبة ؛بُغية توجيه أفكاره نحو تحقيق الانجازات التي تخدمُ المُجتمع بنحوٍ عام.

٣- استراتيجية المُشاركة المُجتمعية: يتعمدُ الأخصائي الاجتماعي على إشراكِ أفراد المُجتمع بوضعِ بعض المُقترحات التي من شأنها الارتقاء بالواقع المُجتمعي وإطلاع القيادات المُنتخبة بهذه المُقترحات، إذ يعمدُ الأخصائي الاجتماعي إلى تشجيعهم بغرضِ تبنيها وتطويرها بما يخدمُ المُجتمع من جهةٍ، وبما يحققُ استدامة للرضا المُجتمعي عن الأداء.

٤- استراتيجية البناء المعرفي: هي عملية إكساب القيادات المُنتخبة المزيد من المعارفِ والمهارات والخبرات حول طرائق التعامل مع أفراد المُجتمع، فضلاً عن طرائق توظيف القدرات المؤسساتية الحكومية وفقاً للقانون لخدمةِ المُجتمع وكسب ثقتهم.

- أدوار الأخصائي الاجتماعي في التصورِ المُقترح

١- دور المُخطط: يسهمُ الأخصائي الاجتماعي في رسمِ سياسات التعامل مع أفراد المُجتمع عبر إيجاد سُبل التعاون بين القادة المُنتخبين وأفراد المُجتمع ، فضلاً عن تحديدِ عدد من البرامجِ التي من شأنِها إشباع الاحتياجات المُجتمعية.

٢- دور الوسيط: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي إلى تحديدِ احتياجات ومُشكلات أفراد المُجتمع التي يُمكن تحقيقها والتي تسهمُ في الارتقاءِ بمُستوياتهم الحياتية، فضلاً عن تحديدِ أوجه القصور عند مُتخذي القرار السياسي وتقديمها للقيادات المُنتخبة؛ بُغية مُعالجتها لضمانِ تحقيق استدامة بالرضا المُجتمعي عن أدائهم الذي تعهدوا به.

٣- دور المُحفز: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي على توليدِ المعرفة والإبداع وابتكار الأفكارِ المُناسبة حول إمكانية توظيف السلطة نحو إرضاء المُجتمع.

٤- دور الخبير: يعملُ الأخصائي الاجتماعي على تنسيقِ العلاقات بين القادة المُنتخبين وأفراد المُجتمع بهدفِ تقديم المُعالجات اللازمة للقضايا المُجتمعية، فضلاً عن تقديمِ الاستشارات المُجتمعية للقادةِ المُنتخبين حول كيفية أن يكونَ قريباً من مُجتمعهِ ويُشاركهم الهموم المُجتمعية ويسعى إلى تخليصهم منها.

٥- دور المُنشط: يعمدُ الأخصائي الاجتماعي على حثِ القيادات المُنتخبة بضرورةِ الإيفاء بوعودهم التي قدموها لأفرادِ المُجتمع عبر برامجهم الانتخابية لتوسيع مساحة الثقة بين الطرفين بما يحققُ استدامة للرضا المُجتمعي عن نشاطاتهم.

- المُقترحات اللازمة لنجاحِ التصور المُقترح

١- إعطاء المساحة الكافية للأخصائيين الاجتماعيين من المؤسسة السياسية لدراسةِ حالة الثقة والرضا بين القيادات المُنتخبة التي تُمارس السلطة السياسية وبين أفراد المُجتمع.

٢- ضرورة اعتماد القيادات المُنتخبة استشارةِ الأخصائيين الاجتماعيين في كيفيةِ تطوير قابلياتهم في التعامل مع أفراد المُجتمع.

٣- إعداد منصة إلكترونية تحت إشراف الأخصائيين الاجتماعيين لقياسِ مُستوى الرضا المُجتمعي عن أداءِ وإنجازِ القيادات المُنتخبة،فضلاً عن استلامِ المُقترحات التي من شأنها أن تطور العلاقة بين الطرفين.

- **الهوامش**

(*) أسماء المُحكمين للمقياس: (أ.د سلام عبد علي العبادي- أ.د فهيمة كريم رزيج – أ.د رسول مُطلق محمد: جامعة بغداد- كلية الآداب – قسم علم الاجتماع)،(أ.د فاضل حسن جاسم: جامعة ديالى- كلية التربية الاساسية)،(أ.م.د محمد عبد الحسن ناصر: وزارة التربية- مركز البحوث والدراسات التربوية).

- المصادر

أحمد، وليد علي محمد.(٢٠٢٢)، دور القيادات المُنتخبة في تحقيقِ أهداف الجماعات بمراكز الشباب، بحث منشور، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ٣٧، مصر

اسماعيل، حسام محمد.(٢٠٢٠)، عرض تحليلي لأحدثِ البحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيقِ العدالة الاجتماعية للفقراء، بحث منشور، مجلة مُستقبل العلوم الاجتماعية، مصر

بدوي، أحمد زكي.(١٩٨٦)، مُعجم مُصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط ٢، بيروت

برنامج الأمم المُتحدة الانمائي.(٢٠٢٠)، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، جنيف

برو، فيليب.(١٩٩٨)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت

بيلية وبلغيث، لحبيب وعبد الله.(٢٠١٨)، مُحددات السلوك الانتخابي في الجزائر، بحث منشور، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، الجزائر

الخالدي، حمدان رمضان محمد.(٢٠٢١)، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مُختلف شرائح المُجتمع، بحث منشور، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٥، العدد ١٧

خريسان، عواطف علي.(٢٠١٠)، دوافع المُشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠: دراسة ميدانية لعينةٍ من طلبةِ الجامعة المستنصرية، بحث منشور، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد ١٠

السديري، وليد نايف.(٢٠١٢)، العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، الإمارات العربية المتحدة

شريف، شريف عبد العزيز.(٢٠١٣)، القيادات المُنتخبة والإدارة الرشيدة في الجمعيات الاهلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، الإسكندرية

الشهري، عبد الله بن عوض.(٢٠٢٠)، الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط١، الأردن

صالح، نادية حمدي.(٢٠٠٢)، الإدارة البيئية: المبادئ والمُمارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر

عبد الحي وآخرين، محمود محمد.(٢٠١٩)، التنمية المُستدامة والاستدامة: دراسة مرجعية لتطوير المفهوم، بحث منشور، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، جامعة مدينة السادات، المجلد ٩، العدد ٤، مصر

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح.(٢٠٠٥)، الموسوعة المُيسرة للمُصطلحات السياسية، مكتبة نور، القاهرة.

العتوم وكوفحي، عدنان يوسف وقاسم محمد محمود.(٢٠١١)، القيادة والتغيير: الطريق نحو النجاح، إثراء للنشر والتوزيع، ط١، عمان

العلوي، ياسر.(٢٠١٤)، مُعجم المُصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية.

علي وعزيز، صالح حسين وغسان آمان الله.(٢٠٢٢)، شرعية السلطة بين الانتخاب والرضا الشعبي، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد ١

علي، مروة سليمان.(٢٠٢٢)، إسهامات نظرية الأنشطة الروتينية في فهم الجرائم السيبرانية: دراسة استطلاعية، بحث منشور، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد٦، مصر

محمد وآخرون، ديانا عبد الحسين عبد الله.(٢٠١٩)، العدالة الاجتماعية وسُبل تحقيقها في المُجتمع العراقي، بحث منشور، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٥

نصيب، ليندة.(٢٠٠٩)، دور القيادة المُنتخبة في التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدة الطارف، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري –قسنطينة– كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر

Adah,Paul D.(2015), Satisfaction, Published Research, Ahmdu Bello Universty

Bartels, Larry M.(2008), Study Of Election is A Right Or Function, Woodrow Wilson School Of Public And International Affairs

Revaldhi And Others, Andriana.(2022), Community Satisfaction Analysis Of Public Services Case Study: Development Planning Agency, Regional Research And Development Of Tasikmalaya City, Proceedings Of The 7th Globel Conference On Business, Universitas Pendidikan Indonesia

Ahmed, Walid Ali Muhammad (2022), The Role of Elected Leaders in Achieving Group Goals in Youth Centers, published research, Cairo Journal of Social Work, Issue 37, Egypt

Ismail, Hossam Muhammad (2020), An Analytical Review of the Latest International and Local Research Using Social Planning Models and Approaches to Achieve Social Justice for the Poor, published research, Mostaqbal al-Ulum al-Siyasa (The Future of Social Sciences) Journal, Egypt

Badawi, Ahmed Zaki (1986), Dictionary of Social Science Terms, Lebanon Library, 2nd ed., Beirut

United Nations Development Program (UNDP) (2020), Reformulating the Social Contract in Iraq, Geneva

Bro, Philippe (1998), Political Sociology, translated by Muhammad Arab Sasila, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 1st ed., Beirut

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Beliya and Balghith, Lahbib and Abdullah (2018), Determinants of Electoral Behavior in Algeria, published research, Journal of Political and Legal Notebooks, Issue 19, Algeria

Al-Khalidi, Hamdan Ramadan Muhammad (2021), Political Trust Between Citizens and the Government: A Field Social Study from the Perspectives of Different Segments of Society, published research, Journal of Social Sciences, Volume 5, Issue 17.

Khraisan, Awatif Ali (2010), Motives for Political Participation in the 2010 Parliamentary Elections: A Field Study of a Sample of Mustansiriya University Students, published research, AhlulBayt Journal, Issue 10.

Al-Sudairy, Walid Nayef (2012), Rationality in Electoral Voting Behavior, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st ed., United Arab Emirates.

Sherif, Sherif Abdel Aziz (2013), Elected Leadership and Good Governance in Civil Society Organizations, Dar Al-Wafa for Dunya Printing and Publishing, 1st ed., Alexandria.

Al-Shehri, Abdullah bin Awad (2020), Administrative Transparency in Educational Institutions, Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, 1st ed., Jordan.

Saleh, Nadia Hamdi (2002), Environmental Management: Principles and Practices, The Organization Arab Administrative Development Organization, Egypt

Abdul-Hay et al., Mahmoud Mohamed (2019), Sustainable Development and Sustainability: A Reference Study to Develop the Concept, published research, Journal of Environmental Studies and Research, Sadat City University, Volume 9, Issue 4, Egypt

Abdul-Kafi, Ismail Abdel-Fattah (2005), The Concise Encyclopedia of Political Terms, Nour Library, Cairo

Al-Atoum and Kofahi, Adnan Yousef and Qasim Mohamed Mahmoud (2011), Leadership and Change: The Path to Success, Ithraa Publishing and Distribution, 1st ed., Amman

Al-Alawi, Yasser (2014), Dictionary of Political Terms, Bahrain Institute for Political Development

Ali, Aziz, Saleh Hussein, and Ghassan Amanullah (2022), Legitimacy of Authority between Election and Popular Satisfaction, Ma'alem Journal of Legal and Political Studies, Volume 6, Issue 1.

Ali, Marwa Suleiman (2022), Contributions of Routine Activities Theory to Understanding Cybercrimes: A Survey Study, Published Research, Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences, Issue 6, Egypt.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Muhammad et al., Diana Abdul Hussein Abdullah (2019), Social Justice and Ways to Achieve It in Iraqi Society, Published Research, University of Babylon Journal of Humanities, Volume 27, Issue 5.

Nassib, Linda (2009), The Role of Elected Leadership in Local Development: A Field Study in the Town of El Tarf, Published Master's Thesis, University of Mentouri - Constantine - College of Humanities and Social Sciences.